الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/22
13 December 1994

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧(ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/49/L.21)]

٤٩/٢٢ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٢/١٦٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٤٣/٢٠٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/١٨٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٤٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٨/١٨٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تعرب عن دعمها لجميع البلدان التي تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح وتحملت دمارا ماديا واقتصاديا جسيما نتيجة للكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد الدور المهم الذي تقوم به المنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ولا سيما الجمعيات العلمية والتكنولوجية والأفرقة الإنسانية والمؤسسات الاستثمارية، في تنفيذ برامج وأنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي أعلنته الجمعية العامة بقرارها ٤٤/٢٣٦،

94-60115

وإذ تسلم بالترابط الوثيق بين الحد من الكوارث والتنمية المستدامة، وهو ما سبق أن سلَّم به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأُخذ في الاعتبار في جدول أعمال القرن ٢١[١]،

وقد نظرت في رسالة يوكوهاما[٢] واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها[٣]، وبخاصة خطة عملها، على النحو الذي اعتمدها به المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، بالإضافة الى توصيات وتقارير اللجنة الرئيسية[٤] واللجان الفنية[٥] المنبثقة عن المؤتمر،

وقد نظرت أيضا في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية[٦] والتوصيات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ لغرض توفير توجيهات بالنسبة لاستمرار تنفيذ العقد[٧]،

واقتناعا منها بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية شعبه وهياكله الأساسية وأصوله الوطنية الأخرى من آثار الكوارث الطبيعية وعن اتخاذ الخطوات الكفيلة بتخفيف تعرض سكانه في المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية،

وإذ تلاحظ أن تدابير اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها والتأهب لها يمكن أن تقلل من الحاجة إلى الاستجابة إزاء الكوارث وتسهم في رفع مستويات السلامة وأنها عناصر لا غنى عنها ضمن البرامج المتكاملة لإدارة الكوارث،

وإذ تلاحظ أيضا أن استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا تدعو إلى تعزيز وتدعيم التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي في الأنشطة الكفيلة بالحد من الكوارث الطبيعية والكوارث المتصلة بها من خلال تدابير الاتقاء والتخفيف والتأهب،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I وVol.I/Corr.1 وVol.II وVol.III وVol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر A/CONF.172/9، الفصل الأول، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الأول، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، الفصل الرابع.

(٥) المرجع نفسه، الفصل الخامس.

(٦) القرار ٢٣٦/٤٤، المرفق.

(٧) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٤.

وإذ تحيط علما بمذكرة الأمين العام[٨] عن العقد واستعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبتقرير المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية وبتوصياته[٩]،

١ - تؤيد استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وبخاصة خطة عملها، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ - تؤيد أيضا استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤؛

٣ - تؤكد من جديد نداءها للدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وجميع المشاركين الآخرين في العقد أن يشاركوا بفعالية في تقديم الدعم المالي والتقني لأنشطة العقد، بما في ذلك أنشطة أمانة العقد، بما يكفل تنفيذ إطار العمل الدولي كيما يتسنى على وجه الخصوص ترجمة استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا وخطة عملها وكذلك توصيات اللجنة الرئيسية واللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر إلى برامج وأنشطة عملية للحد من الكوارث؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام، من ثم، أن يكفل نشر محصلة المؤتمر على أوسع نطاق ممكن وإحالة رسالة يوكوهاما واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية بما يضمن مساهماتها الفعالة والموضوعية؛

٥ - تشجع جميع البلدان النامية وأقل البلدان نموا على مواصلة حشد مواردها المحلية من أجل أنشطة الحد من الكوارث وعلى تسهيل تنفيذ تلك الأنشطة على نحو فعال؛

٦ - توصي بأن تعطي البلدان المانحة أولوية أعلى لاتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها في برامجها وميزانياتها المرصودة للمساعدات، سواء على الأساس الثنائي أو المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق العمل على زيادة التبرعات للصندوق الاستئماني للعقد؛

٧ - تطلب إلى جميع البلدان المعرضة للكوارث اتخاذ المزيد من الإجراءات للتخفيف من تعرضها من خلال دمج الحد من الكوارث ضمن تخطيطها للتنمية المستدامة استنادا إلى تقييم المخاطر، وتشجعها على استكشاف إمكانيات التعاون الإقليمي في ضوء توصيات المؤتمر؛

---

(٨) A/49/453.

(٩) A/CONF.172/9 و Add.1.

٨ - تعرب عن امتنانها لأعضاء المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد لمساهمتهم خلال النصف الأول من العقد، وتدعو الأمين العام إلى تدعيم المجلس على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن من خلال استعراض أهدافه ومهامه وتشكيله، على الأسس التالية:

(أ) ينبغي له تعزيز التوعية الجماهيرية تعزيزا فعالا؛

(ب) ينبغي له زيادة مشاركة القطاع الخاص؛

(ج) ينبغي له مواصلة إسداء المشورة الشاملة فيما يتعلق بالعقد؛

(د) ينبغي له تقديم الدعم الفني لصياغة سياسات العقد ولإدارة الصندوق الاستئماني للعقد؛

(هـ) ينبغي له كفالة توفير ما يكفي من التعاون والتنسيق بين المستفيدين والمانحين ومنظومة الأمم المتحدة في عملية تنفيذ العقد؛

(و) ينبغي أن تكون عضويته على أساس التمثيل الجغرافي والقطاعي العادل؛

٩ - تثني على اللجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد للأعمال التي أنجزتها خلال النصف الأول من العقد، وتشجع اللجنة على مواصلة دعمها أنشطة العقد على أساس تناوب ثلث أعضائها كل سنة؛

١٠ - تثني أيضا على جهود اللجان وجهات التنسيق الوطنية للعقد لقيامها بتعزيز صورة أنشطة الحد من الكوارث على الصعيد الوطني، وتشجعها على مواصلة جهودها وتحث الدول الأعضاء التي لم تنشئ بعد لجانا أو جهات تنسيق وطنية على القيام بذلك؛

١١ - تعرب عن تقديرها العميق للبلدان التي قدمت بسخاء دعما ماليا وتقنيا لأنشطة العقد؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن مواصلة قيام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالجمع بين الجهود العملية والترويجية في اتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها، وبخاصة الأنشطة المنفذة بواسطة الوكالات الإنسانية والإنمائية بالأمم المتحدة، بما يمهد السبيل لنجاح تحقيق أهداف ومقاصد العقد؛

١٣ - تدعو الأمين العام إلى أن يعمل على إتاحة استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا وخطة عملها للمؤتمرات المقبلة المعنية بمسائل التنمية كيما تتدارسهما عند الاقتضاء؛

١٤ - تدعو من ثم الأمين العام إلى أن يكفل فعالية تنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، وبخاصة خطة عملها، بوسائل شتى، منها ما يتم عن طريق أوثق تنسيق وتفاعل ممكن بين أمانة العقد والكيانات التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة فيما يتصل باتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم باستعراض وتمديد ولاية اللجنة التوجيهية التابعة للأمم المتحدة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وغيرها من الهيئات التنظيمية ذات الصلة التي أنشأها الأمين العام في عام ١٩٨٨، لمواصلة تنسيق أنشطة المنظمات المشاركة ضمن إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، مع إتاحة التعاون الوثيق بين اللجنة التوجيهية واللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة عند الاقتضاء؛

١٦ - تطلب إلى جميع الهيئات والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة المشاركة الفعالة في تنفيذ خطة العمل الواردة في استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، وإلى أن تنظر في هذه المسألة في الدورات المقبلة التي يعقدها مجلس إدارة كل منها؛

١٧ - تثني على المنظمات التي قدمت بالفعل مساهمات ملموسة إلى برنامج العقد بما يتسق مع طابع الانفتاح والمشاركة الذي يتسم به العقد؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام مناشدة جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني لتمويل الأنشطة التي تتوخاها استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا وخطة عملها؛

١٩ - تدعو الأمين العام أن يقوم، بغية تأمين تنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا وخطة عملها في الوقت المناسب بتقديم مقترحات للجمعية العامة في دورتها الخمسين عن جميع الطرق والوسائل الممكنة التي تضمن الأمن الوظيفي والاستمرارية لاتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها، آخذا في الاعتبار توصيات المؤتمر؛

٢٠ - تتوقع أن يجري حسب الأصول تمثيل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في الأنشطة التي تجسد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛

٢١ - تقرر أن يعقد، في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٠، مؤتمر عالمي ثان معني بالحد من الكوارث الطبيعية كي يتولى إجراء استعراض شامل لمنجزات العقد ووضع معالم استراتيجية من شأنها أن تجعل أنشطة الحد من الكوارث تستمر في القرن الحادي والعشرين؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات مبدئية عن عقد مؤتمر عالمي ثان معني بالحد من الكوارث الطبيعية على أساس الترتيبات الناجحة للمؤتمر العالمي الأول؛

٢٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتوصيات استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي اضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

الجلسة العامة ٧٤
٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤